رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي:

كفاءة الأجهزة الحكومية والبيئة العدلية على رأس قضايا الدورة الثالثة

أعلن رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي المهندس سعد بن إبراهيم المعجل موافقة خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله على رعاية فعاليات المنتدى في دورته الثالثة في الثاني والعشرين من ذي القعدة المقبل الموافق للثاني إلى الرابع من شهر ديسمبر من العام الجاري ٢٠٠٧م.

وأعلن م.المعجل في المؤتمر الصحفي الذي شارك فيه كل من نائب رئيس مجلس الأمناء د.مؤيد القرطاس وعضو المجلس الأستاذ سمير قباني إلى جانب الأمين العام الدكتور محمد الكثيري أن المنتدى يحظى بدعم ومساندة من القيادة من كل مستويات الجهاز التنفيذي الحكومي الذي سيشارك بفعالية في أعماله، كما يشارك في كل مراحل الإعداد التي تجري بمنهجية علمية رفيعة تصوب نحو إصلاح وتحديث بيئة العمل الاقتصادي في المرحلة القادمة.

ووصف المعجل المنتدى بأنه يمثل مبادرة متقدمة لإبراز الدور الريادي للقطاع الخاص وبلورة شراكته مع القطاع العام نحو تحقيق تنمية مستدامة.

وردًا على سؤال حول مصير التوصيات التي خرجت عن دورتي المنتدى السابقتين قال م.المعجل: نحن نتابع عن كثب جميع القرارات والتوجيهات التي تصدر عن القيادة نحو إصلاح وتطوير بيئة العمل الاقتصادي في بلادنا، ونعلم أن العديد من المعالجات التي تمت تحمل في طياتها مضامين التوصيات التي خرجت بها الدورتان، وقد توج ذلك بالخطاب الصادر عن خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى والموجه لأصحاب المعالي الوزراء لدراسة تلك التوصيات وإدراجها ضمن برامج عملها، ونعتقد أن ذلك الخطاب قد مثل أكبر دعم لتوصيات المنتدى. بالطبع نحن لا نتوقع أن تؤخذ جميع تلك التوصيات بحذافيرها لكننا متأكدون أن كثيرًا منها قد أخذت في الاعتبار.

وفي سؤال حول مشاريع المدن الاقتصادية التي يجري التخطيط لتنفيذها في بعض مناطق المملكة، وعما إذا كان المنتدى سيفرد محورًا حول هذه المشاريع، رد د.القرطاس: أن الهم الأساس للمنتدى وشعاره هو التنمية المستدامة، ونعلم أن المدن الاقتصادية تستجيب لمطالب تأمين البنية التحتية، وأن أحد أهداف هذه المدن الاقتصادية هو أن تكون محركة للقوى البشرية ووعاءً لاستيعابها وبالتالي فإنها لا تخرج عن المحاور الرئيسية الخمسة التي سيعالجها المنتدى في دورته القادمة وهي:

- رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية كمطلب للتنمية.
- البيئة العدلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية.
- تنمية الفوائض المالية العامة.
- رؤية لتنمية الموارد البشرية.
- تكامل البنية التحتية.

ودار حديث حول مناهج الإعداد لأعمال المنتدى، حيث أكد كل من م.المعجل وأستاذ قباني أن عمليات الإعداد تحظى

الدعم اللوجستي في محاضرة بالغرفة

في إطار فعاليات الأنشطة الثقافية نظمت الغرفة محاضرة بعنوان: (الدعم اللوجستي) افتتح أعمالها وأدار مناقشاتها الأستاذ شهاب السويلم ممثلًا للأمانة العامة لغرفة الرياض، حيث أكد أن الموضوع يعتبر من المجالات الحيوية التي لم تتأصل ممارستها طبقًا لمناهج مستقرة في مختلف دول العالم.

الورقة الأولى في المحاضرة عرضت لتجربة ترقية وتحسين منتجات التموين الأوروبي، قدمها البروفيسور البلجيكي يفيس ديتنير، وقد حظيت ورقته بنقاش اتسم بالطابع الفني والمتخصص من المشاركين في الأمسية.

وتطرقت الورقة الثانية للدكتور أحمد الثميري ممثلًا عن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى (إدارة المواد الطبية بين الواقع والمأمول)، فهو يرى أن أي منشأة لا تستطيع أن تعمل بمفردها في مجال التموين، وقال إن من مسلمات مهام إدارة المواد الطبية هي كيفية تقديم أعلى مستوى من الخدمة لأكبر عدد من المحتاجين دون حدوث انفلات في معدلات التكلفة.

وقال إن تخفيض التكلفة في الميدان الطبي ليس مجاله هو تخفيض عدد أو نوع

بمشاركة واسعة عبر ورش عمل وحلقات نقاش شارك فيها حتى الآن نحو ٢٠٠ من الخبراء والمختصين من مختلف وأكثر مراكز البحث والاستقصاء المحلية والخارجية.

وأوضح د.الكثيري أن رئيس وأعضاء مجلس الأمناء لا يملكون سلطة ترجيح الموضوعات التي ستطرح، وإنما يتم الاختيار عبر فلترة علمية ومنهجية رصينة تعطي مصداقية وموثوقية عالية لكل ما يتم بحثه وتصعيده ضمن الأعمال التي ستقدم في المنتدى.

وحول تعدد المنتديات والمنابر التي تتعاطى في الشؤون الاقتصادية أجمع المشاركون بأن التعدد إذا حدث فإنه يعتبر أمرًا مرغوبًا وظاهرة صحية، فهو عنصر إثراء ويخلق التنوع المرغوب مؤكدين أن الكل يجب أن يسر ويرحب إذا نجحنا في زيادة المنابر العلمية التي تشخص وتدرس كافة علل اقتصادنا وتشارك في تقديم الحلول المطلوبة.

وحول الدور الذي يمكن أن يؤديه المنتدى في جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للمملكة قال م.المعجل: الاستثمار هو الاستثمار سواء كان أجنبيًا أو محليًا، ونحن سعداء بأن أنظمتنا الآن لا تميز بين هذا وذاك طالما كان من مصلحة اقتصادنا الكلي. إن عملنا في المنتدى يهدف إلى مزيد من تحسين البيئة وتهيئة سبل استقطاب المستثمرين وقال د.القرطاس جذب الاستثمار الأجنبي هو أحد عوامل التنمية وليس كلها، وجميع المحاور المطروحة في المنتدى تحث على استقطاب الاستثمار بنوعيه الأجنبي والمحلي.

وتطرق اللقاء إلى حجم المشاركة النسائية المرتقبة في أعمال الدورة الثالثة، فأوضح د.الكثيري أن المرأة مشاركة في جميع أعمال المنتدى التحضيرية، وهناك ثلاث سيدات ضمن تركيبة مجلس الأمناء، وسوف تكون المرأة حاضرة بقوة في المناقشات التي ستنظم أثناء أعمال المنتدى.

العنصر البشري العامل، وإنما المجال الوحيد القابل للتغيير بهدف تخفيض التكلفة هو التموين، خاصة وأن نحو ٣٥٪ من التكلفة التشغيلية للمستشفيات تذهب للمدخلات التموينية، وإذا تمكنا من ضبط وتنظيم هذا المدخل أمكننا خفض المصاريف التشغيلية الكلية.

وأكد د. الثميري أن تجربة الشراء الجماعي في المستشفيات السعودية قد نجحت إلى حد كبير في خفض التكلفة.

وشرح مزايا ومساوئ كل أسلوب من أساليب الشراء التمويني مثل الاعتماد على المزود الحصري بحيث يتم أغلب المشتريات من خلال مزود واحد، وهو أسلوب يحد من المنافسة ويتسبب في صعوبات مستقبلية أمام المستشفيات عندما تريد التخلص من المزود الحصري.

أما أسلوب VustinTime فيعني أن يتم طلب المواد المطلوب تأمينها عند الحاجة، وقد يتسبب هذا الأسلوب في صعوبة التحكم بالإمدادات.

ويرى د. الثميري أن معظم التحديات التي تواجه الإدارة الطبية تشابه في الغالب الصعوبات والتحديات التي تواجه العمليات التصنيعية.

وبعنوان (الاستثمار المناسب في المخزون) قدم الأستاذ محمد الديحان مديرإدارة المواد ومراقبة المخزون بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام ورقة حدد فيها المعادلة الأساسية لمهام الإدارة بأنها تتمثل في كيفية تخفيض المخزون مع زيادة إمكانية وكفاءة الخدمة.

وقال أن المعادلة هي أن ٢٠٪ من الأصناف المتاحة في المستودعات تمثل ٨٠٪ من قيمة المخزون والهدف هو تكريس الاهتمام على الـ٢٠٪ من المواد بالمخزون.